دبيب حماس نحو قرن الصفقة

عبد المنعم علي عيسى

كان قطاع غزة إشكالياً بالنسبة للكيان الإسرائيلي منذ قيامه في أيار من عام ١٩٤٨، آنذاك لم يسع المؤسس ديفيد بن غوريون إلى احتلاله، وهو عندما فعل خلال حملته على سيناء عام ١٩٥٥ عاد وتراجع عنه قبيل أن يقرر وزير حرب حزيران ١٩٦٧ موشي دايان الذهاب نحو الإمساك بالجغرافيا التي شكلت عبر قربها من الحدود المصرية لاحتوائها على نسيج مجتمعي متعب وذي خصائص تبدي مقاومة أكبر تجاه محاولات التأثير فيها حالة من الصعب السيطرة عليها، ولذا فإن تل أبيب لم تتردد في رمي القطاع بأحضان السلطة الفلسطينية الناشئة ما بعد توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق أوسلو في أيلول من عام ١٩٩٣ ظناً منها، أي من تل أبيب، أن ذلك سوف يساعد في تسخير الأخيرة، أي السلطة الفلسطينية، كشرطي حارس على حدود القطاع بدرجة ضامنة أكبر للأمن الإسرائيلي.

لم يطل الوقت بالإسرائيليين لكي يكتشفوا زيف الاعتقاد السابق، وهم اضطروا للتعاطي مع تنامي نفوذ حماس بفعل أوسلو الذي رفضته شرائح فلسطينية وازنة إلا أن مركز ثقلها الأوزن كان قد تمركز في قطاع غزة، ولم تكد تمر عدة سنوات على أوسلو حتى أطلق الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية ضد القطاع بدأت في نيسان ٢٠٠١ ولم تتوقف حتى أيلول ٢٠٠٥ الذي شهد إطلاق تل أبيب لخطة «فك الارتباط الأحادي».

شكل فوز حماس في انتخابات عام ٢٠٠٦ تحدياً كبيراً ليس لتل أبيب وحدها بل للسلطة الفلسطينية التي وجدت نفسها في قارب واحد مع الأولى، ثم سرعان ما شخصت هذي الأخيرة أن نجاة القارب هو أمر يقتضي تلاقيات بدرجة أكبر مع الإسرائيليين وصلت إلى درجة طلب العون العسكري لمنع وقوع القطاع تحت سيطرة حماس المطلقة الأمر الذي حصل في حزيران ٢٠٠٧ والذي انتهى إلى ما يشبه «الإمارة المستقلة».

بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٩ شنت إسرائيل عشر حروب ضد قطاع غزة من دون أن تؤدي كلها إلى تحسن في الوضع الأمني الإسرائيلي وفق نظرة تل أبيب، إلا أن خريف هذا العام الأخير كان قد شهد تطورا ذا دلالات واضحة، ففي أتون المواجهة الأخيرة التي دارت بين حركة الجهاد الإسلامي والجيش الإسرائيلي قررت حماس البقاء على الحياد، الأمر الذي شكل مفاجأة غير متوقعة، إلا أنها لم تكن في سياق مجرد كما يبدو، ففي أعقابها أعلنت واشنطن وقف مساعداتها للسلطة الفلسطينية وتحويل جزء منها لبناء مشفى ميداني في غزة، ثم سرعان ما تتالت خطوات أخرى تصب في الجعبة نفسها فقد أعلن وزير الجيش الإسرائيلي نفتالي بينيت وجود دراسة حول جدوى إقامة ميناء بحري في غزة متلاقيا بذلك مع طروحات سابقة لوزير خارجية الكيان يسرائيل كاتس الذي كان قد رسم خطة للخروج من الركود السياسي عبر إنعاش اقتصاد غزة بشكل مستقل وبعيداً عن الضفة الغربية.

كانت دلالات ومؤشرات السياق السابق كافية لقرع أكثر من جرس إنذار في رام الله التي أظهرت توجسا حول إمكان أن تكون الحركة، أي حماس، متورطة في صفقة القرن، وهي بذلك ستكون كما المدية التي ستستلها تل أبيب لذبح جنين الدولة الفلسطينية الذي طال ركوده في الرحم.

هناك الكثير من سلوكيات حماس التي تبرر مخاوف رام الله، والمؤكد أن التوتر الحاصل في أعقاب الجولة الخارجية التي قام بها رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية في الأسبوع الثاني من الشهر الجاري، له ما يبرره وخصوصاً في محطته العمانية التي توقف فيها هنية للتعزية بالسلطان قابوس الراحل بالتزامن مع وجود الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي كان فيها أيضاً للسبب نفسه، وهي، أي تلك السلوكيات، على تنوعها تندرج في سياق يبدو الأهم راهنا، وهو يتمثل في أولوية السيطرة على غزة، في مؤشر يبدي احتمالا بإمكان تبني قرار يرى إمكان قيام الدولة الفلسطينية المأمولة انطلاقا من تلك السيطرة، وهو تطور إذا ما تأكد سيكون كارثياً، وتحولياً بدرجة كبيرة، فحماس سبق لها أن خونت منظمة التحرير في أعقاب قبولها في أوسلو بقيام الدولة على مساحة ٢٢ بالمئة من مساحة فلسطين التاريخية، فيما القطاع لا تزيد مساحته على ١,٥ بالمئة من تلك المساحة.

قد يكون حدوث اختراق كبير بين حماس وتل أبيب أمر دونه عقبات كبرى، بل قد يبدو أمراً بعيد المنال بالنسبة للكثيرين، وخصوصاً أن طرفي الصراع يجمعهما الآن مصلحة آنية يبرزها هدف التهدئة المفيد للاثنين، فرئيس الأركان الإسرائيلي آفيف كوخافي كان قد قال: إنه أقنع أحزاب الائتلاف الحاكم بأهمية التهدئة مع حماس للتفرغ للمواجهة الأهم مع إيران وحزب الله، على حين حماس ترى أن التهدئة قد تكون مقدمة لبسط سيطرتها على القطاع وبتزكية إسرائيلية، إلا أن الأمر يبدو أبعد من تلك التلاقيات، والراجح هو أن وراء الأكمة ما وراءها، من نوع أن يكون هناك توجه داخل حماس، أو أقله تيار وازن فيها، يرى أن ثمة مكاسب يمثلها الانخراط في صفقة القرن، وهو توجه يصح توصيفه الآن أنه قيد التبلور، أما القول بنجاح هكذا سيناريو، أو فشله، فذاك قول مبكر وهو يظل رهنا بتطورات داخلية بالترافق مع تطورات إقليمية تنتظر هي الأخرى تبلوراتها.

أغلبية التشيك يعتبرون العدوان التركي على سورية تهديداً للأمن العالمي

| وكالات

أظهر استطلاع أجراه مركز أبحاث الرأي العام في تشيكيا، أن ٥٩ بالمئة من المواطنين التشيك يعتبرون أن عدوان النظام التركي على الأراضي السورية يمثل تهديدا للأمن العالمي والأوروبي، على حين اعتبره ٣٩ بالمئة تهديداً مباشراً لأمن تشيكيا.

وذكرت وكالة «سانا» أن استطلاعاً للرأي، بين أن ٥٦ بالمئة من التشيك يقيمون بشكل سلبي دور النظام التركي بالأزمة في سورية، في حين ينظر ٤٩ بالمئة بسلبية إلى دور الولايات المتحدة في هذه الأزمة.

واعتبر ٣٧ بالمئة من التشيك أن الاتحاد الأوروبي يقوم بدور سلبي تجاه الأزمة في سورية.

على خط موازٍ، أكد موقع هلافني زبراني السلوفاكي واسع الانتشار أن الولايات المتحدة والنظام التركي يروجان الكثير من الأكاذيب حول دورهما في سورية، لافتاً إلى أن الولايات المتحدة تقوم بسرقة النفط السوري بشكل صريح تحت ذرائع ضمان مصالحها القومية ومكافحة الإرهاب على حين يتذرع النظام التركي بالعمل على ضمان مصالحه الوطنية ولكنه يتناسى عمداً أنه يفعل ذلك على أراضي دولة أخرى ذات سيادة.

«الإدارة الذاتية» تقرّ أنها سطت على ١٥٥ مليار ليرة من واردات النفط

| وكالات

أقرت ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية أمس بأنها سطت على أكثر من ١٥٥ مليار ليرة سورية من واردات النفط السوري في العام الماضي.

ونقلت وكالة «هاوار» الكردية، عن التقرير المالي السنوي لما تسمى «الهيئة المالية» التابعة لـ«الإدارة الذاتية»: أن القيمة الدقيقة لواردات النفط (المنهوب من الحقول السورية التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية) بلغت ١٥٥ ملياراً و٩٨٩ مليوناً و٦٥٣ ألفاً و٣٥ ليرة، على حين فاق مجموع الواردات أكثر من ١٩٧ ملياراً، مع أكثر من مليار ليرة فائض من ٢٠١٨.

وتسيطر ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية- قسد» التابعة لـ«الإدارة الذاتية» على معظم حقول النفط والغاز الغنية في شمال شرق سورية، بدعم من قوات «التحالف الدولي» المزعوم ضد تنظيم داعش الإرهابي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب أعلن في تشرين الأول من العام الماضي أنه سيبقي عدداً محدوداً من قوات بلاده المحتلة في سورية، للسيطرة على حقول النفط، بعد أن قال قبل ذلك إنه سيسحب تلك القوات من هذا البلد.

آليات أميركية قرب حقول النفط في رميلان (أ ف ب – أرشيف)

وأشار التقرير المالي إلى أن مجموع النفقات والمصاريف خلال عام ٢٠١٩، بلغ أكثر من ١٩٥ مليار ليرة سورية، منها أكثر من ١٢٨ ملياراً، نفقات «رواتب» وميزانية المناطق التي تسيطر عليها «الإدارة الذاتية».

ولفت التقرير إلى أن ميزانية ميليشيا «قسد» بلغت ٦٧ ملياراً و٢٤ مليوناً و٥٤٦ ألفًا و٦٠٠ ليرة، أما الفائض من الميزانية في عام ٢٠١٩ فاق ملياري ليرة سورية.

ونقلت الوكالة عن الرئيسة المشتركة لـ«هيئة المالية» سلوى السيد زعمها أن «الإدارة الذاتية» ركزت خلال العام المنصرم على دعم قطاع الخدمات، لكون مناطق شمال وشرق سورية خرجت حديثاً من الحرب، وتعرضت فيها البنية التحتية للضرر! وأضافت: إن «هذه النفقات شملت أيضاً قطاعات الماء والكهرباء والتربية والصحة وغيرها»!.

وسبق لـ«قسد» أن دمرت معظم البنى التحتية لمدينة الرقة بالتعاون مع «تحالف واشنطن» بحجة طرد تنظيم داعش منها.

وأشارت السيد إلى أنه تم صرف ثلاث موازنات لما سمتها «هيئة الإدارات المحلية» لتنفيذ أعمال، ومشاريع خدمية مختلفة بلغت قيمة الموازنة الواحدة ١٣ مليون دولار، حسب قولها.

وزعمت السيد أن «الإدارة الذاتية» عازمة على «دعم قطاع الخدمات لأهالي المنطقة إلى جانب قطاعات أخرى كـ «التعليم، والزراعة، والصحة»!.

الجيش الفرنسي يسعى للتقارب مع نظيره الروسي على مسارح وجودهما معاً!

| وكالات

في مسعى فرنسي للتقرب من روسيا، بالترافق مع الانتصارات التي يحققها الجيش العربي السوري وحلفاؤه على الإرهاب، أعرب رئيس الأركان الفرنسي الجنرال فرنسوا لوكوانتر عن رغبة بلاده في التمكن، من فتح حديث بين عسكريي البلدين على مسارح الأحداث التي يتواجدان فيها معاً.

ويمثل شمال شرق سورية أحد الميادين التي تتواجد فيها القوات الروسية بصورة شرعية على حين تتواجد القوات الفرنسية بصورة غير شرعية ضمن ما يسمى «التحالف الدولي» المزعوم ضد الإرهاب الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية.

ومع توسع انتشار الشرطة العسكرية الروسية في منطقة شرق الفرات إلى جانب الجيش العربي السوري، باتت فرنسا بحاجة إلى التواصل مع الجيش الروسي لضمان أمن قواتها الاحتلالية في تلك المنطقة.

وذكرت وكالة « ا ف ب»، أن لوكوانتر أوضح خلال لقاء مع جمعية الصحفيين المختصين في قضايا الدفاع، أن الجيشين الفرنسي والروسي يخوضان نقاشات منذ عدة أشهر لمحاولة تقريب مواقفهما من الأزمات العالمية الكبرى وتجنب وقوع حوادث أثناء العمليات العسكرية.

وأشارت الوكالة إلى أن هذه الانطلاقة الحذرة للحوار، الذي يتم على مستوى رؤساء الأركان والاستخبارات العسكرية، عكست رغبة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون التي عبر عنها قبل أشهر داعيا إلى «إعادة التفكير في علاقتنا مع روسيا» لأن «دفع روسيا بعيداً عن أوروبا خطأ فادح».

وقال لوكوانتر: «نرغب في التمكن، على مسارح الأحداث التي نتواجد فيها معاً، من فتح حديث بين العسكريين حتى نُبقي الأزمات التي نسعى إلى تخفيفها في أدنى مستوى ممكن ونتجنب المواجهات التي ستكون مؤسفة لهم ولنا».

وأضاف: «انطلق العمل... (الذي) قد يتيح احتمالات إنجاز تحضيرات عملانية مشتركة»، لكنه تدارك بالقول: «لم نصل بعد إلى تلك المرحلة، ما زلنا ببساطة في مستوى استطلاع الإمكانات».

وأشار رئيس الأركان الفرنسي إلى أنه تحدث إلى نظيره الروسي فاليري غيراسيموف عبر الهاتف «قبل بضعة أشهر»، مؤكداً إحياء خطّ تواصل مباشر بين قيادتي الأركان.

وأوضح لوكوانتر، أن الأزمة في جمهورية إفريقيا الوسطى تمثل الاختبار الأول لهذا التقارب، وقال: «طلبت أن نجعل إفريقيا الوسطى مساحة تجربة لتقييم النوايا الحسنة التي أظهرتها روسيا لتكون شريكا في حلّ الأزمات عوض أن تكون طرفا يسعى لاستخدام تلك الأزمات لزعزعة الاستقرار».

وأضاف: «أنتظر أن أتمكن من قياس مدى النية الحسنة لرفاقنا الروس. في هذه المرحلة، تبقى النوايا الحسنة بالكاد ملحوظة».

وتابع «ما يهمني أن نكون قادرين على الحديث مع الروس. هل يمكن أن نتحدث مستقبلا عن الشرق الأدنى؟ (...) يجب أن نرى بطريقة ما أنه يمكننا تجنب المواجهات غير الضرورية وخصوصاً أن نضافر جهودنا».

ورفعت مشاركة روسيا إلى جانب الجيش العربي السوري في الحرب على الإرهاب من مكانة روسيا على الصعيد الدولي وأعادتها إلى المنافسة مع الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط بشكل خاص وعلى الساحة الدولية بشكل عام، إذ زاد النفوذ الروسي بشكل كبير منذ العام ٢٠١٥، وما يزال في حالة ازدياد.

الاحتلال الأميركي واصل نقل مسلحي التنظيم إلى جيوب آمنة في العراق

الجيش يكبد داعش خسائر فادحة في البادية الشرقية

حمص - نبال إبراهيم
دمشق – الوطن - وكالات

في وقت واصل الجيش العربي السوري ملاحقته لفلول مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في البادية السورية وأوقع العديد منهم قتلى ومصابين، كشف القيادي في «كتائب سيد الشهداء» بالحشد الشعبي العراقي، كاظم الفرطوسي، عن قيام طائرات أميركية بنقل «عناصر إرهابية» من سورية إلى جيوب آمنة لهم في العراق.

وذكر مصدر ميداني في ريف حمص الشرقي لـ«الوطن»، أن وحدة من الجيش العربي السوري اشتبكت مع فلول من مسلحي تنظيم داعش على اتجاه أحد المحاور الواقعة بمحيط بادية السخنة الشرقي، وتمكنت من إيقاع عدد منهم بين قتيل ومصاب من دون أن يسجل أي إصابات في صفوف الجيش.

وأوضح المصدر، أن وحدة أخرى من الجيش استهدفت بنيران مدفعيتها الثقيلة مواقع ونقاط فيها مسلحو التنظيم في محيط المحطة الثالثة ومنطقة سد عويرض في أقصى ريف حمص الشرقي، وأوقعت إصابات محققة في صفوفهم.

ولفت المصدر إلى أن الطيران الحربي في سلاح الجو السوري واصل طلعاته الجوية لتمشيط المنطقة على امتداد بادية حمص الشرقية، واستهدف خلالها عدة أهداف متحركة لتنظيم داعش في محيط بادية تدمر ما أسفر عن إيقاع إصابات مباشرة في صفوف التنظيم وتكبيده خسائر بالأرواح والعتاد.

على خط موازٍ، نقلت وكالة «فارس» عن القيادي في «كتائب سيد الشهداء» بالحشد الشعبي العراقي قوله: إنه «رغم الانتشار الأمني على الحدود العراقية- السورية إلا أن الأجواء مفتوحة أمام الطيران الأميركي وخاصة طائرات شينوك التي ازداد معدلات طلعاتها مع بدء العمليات في سورية وانحسار مواقع تنظيم داعش».

وأضاف الفرطوسي: إن «الطائرات الأميركية لا تخضع لأي تفتيش وهي تنقل إرهابيين من سورية إلى جيوب آمنة لهم في العراق وهذا أمر خطير ينبغي الانتباه له لأن وجود التنظيم بدأ ينحسر بشكل كبير لذا تسعى القوات الأميركية إلى نقل الإرهاب إلى بعض المناطق والجيوب».

على صعيد متصل، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن المسؤول عن آبار النفط لدى تنظيم داعش المدعو «أبو الورد العراقي»، والذي أعلن «التحالف الدولي» عن مقتلها بعملية مشتركة مع ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية- قسد» في ١٤ كانون الثاني الجاري، كان يعمل كمنسق ووسيط بين «قسد» و«التحالف» من جهة والتنظيم من جهة ثانية من أجل عبور صهاريج النفط نحو مناطق سيطرة «قسد».

وحسب «المرصد» فإن «أبا الورد العراقي» جرى اعتقاله بوقت سابق من «قسد» عند بئر الأزرق، إلى أن تم الإفراج عنه قبل نحو ٥ أشهر بعد دفعه مبلغاً يقدر بنحو ٥٠ ألف دولار أميركي، مشيراً إلى أنه كان قد اعتقل بمدينة هجين في عام ٢٠١٧ على يد «الحازميون» وهم الجناح المتشدد في التنظيم، إلا أنه تمكن من الفرار منهم نحو البادية قبل أن يعود ويقتل العديد من «الحازميون» في بلدة هجين شرق دير الزور.

وبالانتقال إلى عملية مقتله على يد قوات الاحتلال الأميركية و«قسد»، نقل «المرصد» عن مصادر، أن العملية جرت بعد مراقبة له من طائرات تابعة لـ«التحالف» على مدار ٣ أيام في بادية الروضة عند الحدود السورية – العراقية بعد المعلومات الاستخباراتية لـ«قسد» والاحتلال الأميركي، إذ جرى قتله بالرصاص عند محاولته الهرب كما قتل معه شخصية أخرى من التنظيم من بلدة ذيبان بريف دير الزور.

الجزر اليونانية تنتفض ضد المهجرين وتطالب باخراجهم

عودة ١٣٩٥ مهجراً سورياً بعضهم من لبنان

عودة مهجرين سوريين عبر معبر نصيب الحدودي مع الأردن (سانا – أرشيف)

| الوطن - وكالات

تواصلت عودة المهجرين السوريين من دول الجوار بعد أن طهر الجيش العربي السوري معظم المناطق التي كانت تحت سيطرة الإرهابيين وأعاد إليهم الأمن والاستقرار، في وقت انتفضت الجزر اليونانية التي تحتوي أعداداً كبيرة من مخيمات اللاجئين مطالبة بإخراجهم فورا.

وذكرت النشرة الإعلامية للمركز الروسي لاستقبال وتوزيع وإسكان اللاجئين، بحسب موقع قناة «المنار»، أنه وخلال الـ٢٤ ساعة الماضية، عاد ١٣٩٥ شخصاً إلى الجمهورية العربية السورية قادمين من أراض الدول الأجنبية.

وأوضحت النشرة أن ٢٣٩ شخصاً منهم ٧٢ امرأة و١٢٢ طفلا، عادوا من لبنان عن طريق معبري جديدة يابوس وتلكلخ، بالإضافة إلى عودة ١١٥٦ شخصاً منهم ٣٤٧ امرأة و٥٩٠ طفلا لم تذكر الدولة التي عادوا منها.

وأشارت إلى أن الوحدات الفرعية، التابعة لسلاح الهندسة العسكرية للجيش العربي السوري، قامت بعملية تطهير أراضي ومنشآت في دمشق وزمرين بريف درعا على مساحة ٢. ٢ هكتار، وقيام الخبراء باكتشاف وتدمير٣٧ عبوة قابلة للانفجار.

على خط موازٍ، ذكرت وكالة «أ ف ب» أن سكان الجزر اليونانية التي تأوي أعداداً كبيرة من مخيمات اللاجئين بدؤوا أمس احتجاجات للمطالبة بإخراج آلاف طالبي اللجوء من جزرهم فورا.

ولفتت الوكالة إلى أن الاحتجاجات خرجت بجزر ليسبوس وساموس وخيوس حيث توقفت خلالها الخدمات العامة، مشيرة إلى أنه من المقرر خروج تظاهرات في الشوارع في وقت لاحق من أمس، ومبينة أن الشعار الرئيسي للاحتجاج هو «نريد استعادة جزرنا، نريد استعادة حياتنا».

ويأوي مخيم موريا، أكبر مخيمات جزر ليسبوس، أكثر من ١٩ ألف طالب لجوء في حين لا يتسع المخيم سوى لنحو ٢٨٤٠ مهجراً.

وأشارت الوكالة إلى أن الوضع حرج في جزر أخرى، لافتة إلى انتقاد جماعات حقوقية وجمعيات خيرية طبية لظروف المعيشة في المخيمات.

وأوضحت أنه وفي العام الماضي أصبحت اليونان مرة أخرى نقطة عبور رئيسية للمهجرين الراغبين في التوجه إلى أوروبا والذين فر العديد منهم من الحرب أو الفقر في دول إفريقيا جنوب الصحراء وسورية.

وسجلت وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وصول أكثر من ٥٥ ألف شخص بحرا وأكثر من ١٤ ألفاً عبر الحدود البرية مع تركيا، ولم يسمح سوى لعدد صغير من هؤلاء بالعبور إلى البر اليوناني في حين يمضي الباقي أشهرا في المخيمات بانتظار البت في طلباتهم للجوء.

وتسعى الحكومة السورية جاهدة لإعادة المهجرين السوريين من الخارج إلى مناطقهم التي طهرها الجيش العربي السوري بعد أن تعيد تأهيلها وتوفر لهم حياة كريمة، في وقت تزداد فيه معاناتهم في دول اللجوء، حيث يواجهون أبشع أنواع العنف والتمييز العنصري.

في الاثناء، قالت رئيسة المفوضية الأوروبيّة، اورسولا فون دير لاين، في كلمة لها خلال أعمال منتدى دافوس الاقتصادي العالمي المنعقد حالياً في سويسرا، بحسب موقع «باسنيوز» الكردي: أن «الاتحاد الأوروبي خصص في برنامجه لعام ٢٠٢٠، ٩٠٠ مليون يورو كمساعدات إنسانية للاجئين حول العالم».

وأوضحت، أن ٣٤٥ مليون يورو من هذا المبلغ ستخصص لمساعدة المهجرين السوريين في إقليم كوردستان والعراق.

من جهة ثانية، ادعت النيابة اللبنانية بحسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، على سوري بجرم الانتماء إلى تنظيم داعش الإرهابي، ومحاولة تفجير السفارة الأميركية في بيروت.

وذكر الموقع، أن معاونة مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضية منى حنقير ادعت على السوري «أ. ص» بجرم الانتماء إلى تنظيم داعش الإرهابي، وتجنيد أشخاص للانضمام إلى التنظيم المذكور وتصنيع المتفجرات للقيام بأعمال إرهابية في لبنان، منها محاولة تفجير السفارة الأميركية في عوكر بطائرة مسيرة.

ولفت الموقع، إلى أنه تمت إحالة المتهم إلى قاضي التحقيق العسكري الأول بالإنابة القاضي فادي صوان، من أجل استكمال التحقيق واتخاذ الإجراء القضائي اللازم.

عبد الهادي: حقنا لن يكون سلعة في مزاد انتخابات الاحتلال

ميرو يجدد التأكيد على وقوف سورية إلى جانب الشعب الفلسطيني

| وكالات

أكّد رئيس اللجنة الشعبية السورية لدعم الشعب الفلسطيني ومقاومة التطبيع محمد مصطفى ميرو، رفض سورية كل مشاريع كيان الاحتلال، مجدداً التأكيد على وقوف سورية إلى جانب حق الشعب الفلسطيني، على حين أكد مدير عام الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطيني في سورية السفير أنور عبد الهادي، أن سعي رئيس وزراء كيان الاحتلال، بنيامين نتنياهو، لضم الأغوار وشمال البحر الميت، يأتي في مزاد انتخابات كيان الاحتلال.

وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، أن ميرو خلال لقائه مع عبد الهادي في دمشق، أدان جميع المشاريع المشبوهة التي تحاك ضد القضية الفلسطينية، ومن ضمنها «صفقة القرن»، وإعلان نتنياهو نيته ضم أراض فلسطينية في الضفة الغربية، لكونه خطوة جديدة في الاعتداء على الحقوق الفلسطينية، مؤكداً رفض سورية لهذه المشاريع ووقوفها إلى جانب الحق الفلسطيني.

وأكد ميرو أن اللجنة الشعبية السورية لدعم الشعب الفلسطيني ستواصل عملها على كل المستويات في دعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني حتى عودتهم إلى وطنهم، ورفضها التطبيع مع كيان الاحتلال ما لم ينل الشعب الفلسطيني حقه بإقامة دولته المستقلة.

وحيا ميرو مواقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس وتمسكه بالثوابت الوطنية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

بدوره، وضع عبد الهادي ميرو في صورة انتهاكات كيان الاحتلال الإسرائيلي وتصعيد سلطات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته ومقدساته، والتوسع الاستيطاني الاستعماري، ونية إسرائيل ضم الأغوار وشمال البحر الميت، بدعم من الإدارة الأميركية.

وبين عبد الهادي أن سعي نتنياهو لضم الأغوار وشمال البحر الميت، يأتي في مزاد انتخابات كيان الاحتلال من أجل تحقيق مكاسب انتخابية على حساب حق الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال.

وأكد عبد الهادي أن الحق الفلسطيني لن يكون سلعة في مزاد انتخابات كيان الاحتلال، مشدداً على أنه «وكما أسقط شعبنا وقيادتنا وعلى رأسها الرئيس محمود عباس، الصفقات المشبوهة ضد قضيتنا، فإنه سيدفن جميع المؤامرات التي تحاك لتصفيتها».